



2026/5/9

## العلاقات العراقية-السورية: قرنٌ مشوّبٌ بالكثير

عبد المنعم علي عيسى

● تحليلات

## العلاقات العراقية-السورية: قرنٌ مشوبٌ بالكثير

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

عبد المنعم علي عيسى / باحث

### عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتيبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## مقدمة

ارتسمت ملامح الاحتكاكات الأولى ما بين الكيانين العراقي والسوري، بعد تبلورهما وفق «مشروط سايكس - بيكو» عام 1916، في أعقاب إعلان الشريف حسين للثورة ضد العثمانيين، بدعم وإسناد بريطانيين، حيث سيفضي هذا الفعل إلى تنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا. وفي أعقاب هزيمة قوات هذا الأخير أمام القوات الفرنسية في موقعة ميسلون، في شهر تموز من عام 1920، سيتجه فيصل إلى فلسطين، ومنها إلى بريطانيا، ثم إلى العراق، الذي جرى تنصيبه ملكاً عليه عام 1921، حتى وفاته عام 1933.

وفي عهد الوصي عبد الإله، الذي امتد حتى انقلاب عبد الكريم قاسم عام 1958، جرت محاولتان في سياق مشروع «الهلل الخصب» الذي كان يتبناه العرش الهاشمي في العراق، والذي يهدف إلى قيام وحدة سورية - عراقية يمكن أن تشكل اللبنة الأولى لهذا المشروع. تمثلت الأولى بانقلاب سامي الحناوي على حسني الزعيم في 14 آب 1949، والتي انتهت بانقلاب أديب الشيشكلي في أواخر العام نفسه.

أما الثانية، التي لم يُكتب لها أن تبصر النور، فيذكر الضابط محمد معروف، ذو الميول الاتحادية مع العراق، والشريك في العديد من الانقلابات السورية، أنه: «جرى تحديد موعد تنفيذ الانقلاب على حكم شكري القوتلي يوم 31 تشرين الأول 1956، إلا أن اندلاع العدوان الثلاثي على مصر (29 تشرين الأول من العام نفسه) كان قد دفع بنا



إلى إرجاء العملية، ولأجل غير معلوم»<sup>1</sup> ومع هذا الحدث الأخير، يمكن القول إن صفحة مشروع «الهلال الخصيب» قد طويت تماماً، لأسباب عدة، كان من أبرزها الصعود الصاروخي لنجم جمال عبد الناصر في أعقاب النتائج التي آل إليها العدوان، والذي أفضى، من حيث النتيجة، إلى زوال شمس الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، القائمتين بالعدوان جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وعليه، فقد باتت المواجهة مع عبد الناصر ضرباً من الوهم، أو خروجاً على الواقعية السياسية في أحسن الأحوال.

---

1. أيام عشتها.. الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية، محمد معروف، دار رياض الريس للكتب والنشر 2003.

## زمن البعث: الأيديولوجيا تجمع لكنها تفرق أيضاً

شهد مطلع عام 1963 حدثين كان من شأنهما إتاحة الفرصة للعودة إلى مسارات التلاقي بين البلدين من جديد؛ الأول في شهر شباط، الذي شهد وصول حزب البعث العراقي إلى سدة السلطة في بغداد، سابقاً بذلك نظيره السوري بنحو شهر في وصوله إلى السلطة في دمشق. إلا أن الأيديولوجيا المشتركة فشلت في إحداث تلاقات كبرى، على وقع التطورات والسياسات التي انتهجها كلا الطرفين حيالها.

ومع عبور القوات السورية إلى بلدة المصنع باتجاه لبنان في 1 حزيران 1976، باتت دمشق على موعد مع تنامي دورها، الذي توهج للمرة الأولى منذ قيام الدولة الأموية فيها عام 750م.<sup>2</sup> الأمر الذي أثار حفيظة بغداد، ودفعها نحو دعم تنظيم «الإخوان المسلمين» الذي بدأ تمرده على نظام دمشق عام 1977. وفي غضون، سعت بغداد إلى استخدام مفاوضات الوحدة، التي تلت خروج مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي في ذلك العام فصاعداً، كوسيلة لاحتواء الجموح السوري الناهض.

حيث ستكشف محاضر الجلسات أن ثمة نزوعاً لدى نائب الرئيس العراقي وقتها، صدام حسين، لإنشاء دولة تمتد من اللاذقية إلى البصرة.<sup>3</sup> لكن ما جعله يتراجع عن طموحه ذلك هو اندلاع النار على

2. الأسد والصراع على الشرق الأوسط « باتريك سيل » ط1 1988.

3. تأملات استرجاعية في الأحداث السورية -1979-1980 « محمد سيد

الجبهة العراقية الإيرانية شهر أيلول من العام 1980<sup>4</sup>، حيث سيدفع هذا الفعل الأخير إلى انشغال بغداد أيضا عن دعم تنظيم «الإخوان المسلمين» بعد نحو ثلاث سنوات من قيامها بالفعل<sup>5</sup>، وفي المحطات اللاحقة، ستصبح الافتراقات أكبر وأوسع مدى، تبعاً لاختلاف المواقف والنظرة إلى الأحداث التي تزايدت تفاعلاتها في المنطقة ما بين 1989 و2000. فكان الافتراق في «الطائف اللبناني»، الذي جاء بتوافق سوري-سعودي مزكّي أمريكياً، وفي «الطائف الكويتي»، الذي شهد عام 1990 تشكيل الحكومة الكويتية المؤقتة بعيد غزو العراق للكويت في شهر آب من ذلك العام.

والأمر عينه تكرر في أعقاب إعلان دمشق أن «السلام هو خيارها الاستراتيجي»، الذي جاء بعد انعقاد مؤتمر «السلام» في مدريد في شهر تشرين الأول من عام 1991، حيث يمكن القول إن عقد ذلك المؤتمر كان أشبه بجائزة ترضية للدول المشاركة في تحرير الكويت، في إطار «التحالف الدولي» الذي أعلنت عنه واشنطن بعد أسابيع من غزو العراق للكويت.

رصاص، الحوار المتعدن 12 آذار 2005، على الرابط: <https://ahewar.net/m/s.asp?aid=33419>

4. المصدر نفسه.

5. حلقة «شاهد على العصر» قناة الجزيرة 4 تشرين ثاني 2012، مقابلة مع عدنان سعد الدين، المراقب العام للإخوان المسلمين، وفيها قال الأخير أن «السلام كان مؤمناً من العراقيين»، وأن «العراقيين لم ييخلوا بالسلام»، وأضاف أن النظام العراقي قدم «240 سيارة محملة بالسلام الخفيف والمتوسط دخلت عبر منافذ عدة من الحدود السورية العراقية التي تمتد لأكثر من 700 كم».

## العلاقة في زمن الأسد الابن: البعث لم يعد أيديولوجيا صالحة

كانت رؤية الأسد الابن الإستراتيجية تقول بأن «أيديولوجيا البعث لم تعد صالحة لحكم البلاد - سوريا - ولا لحكم العراق أيضاً»<sup>6</sup>، وعليه فقد كانت النظرة لدى هذا الأخير تقول بأن العلاقة بين البلدين «يجب أن تقوم على المنفعة الاقتصادية»، الأمر الذي يمكن له أن «يبعدها عن التنافر الذي ساد تلك العلاقة على امتداد العقود الماضية»، ومع تكاثف الغيوم في سماوات بغداد، منتصف العام 2002 فصاعداً، والتي راحت تنذر بتحوّلات كبرى على طقسها، راحت دمشق تتلمس الخطر المحدق بها، والذي قد تكون بغداد هي محطته الأولى فحسب، وفي التاريخ الشفوي ورد أن تقريراً وضع على طاولة الأسد بعد سقوط بغداد، 9 نيسان 2003، ومفاده أن «وقوف الدبابات الأميركية في محطة بغداد لا يعدو أن يكون كما الاستراحة التي تنفذها (البولمانات) في مدينة حمص إبان رحلتها من اللاذقية إلى دمشق، وبالعكس».

## لقاء كولن باول - الأسد

حظّ كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، في دمشق يوم 3 أيار عام 2003، أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من سقوط بغداد، وفي جعبته 33 طلباً وضعها على طاولة الأسد عندما التقاه في قصر الشعب بدمشق صباح ذلك اليوم،<sup>7</sup> قائلاً إن هذه هي مطالب واشنطن، وملحاً إلى

6. الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج»، سامي كليب.. سلسلة حوارات أجراها الكاتب مع الرئيس السابق بشار الأسد ما بين 2001 و2012.  
7. جريدة السفير اللبنانية 4 أيار 2003.

أن تنفيذها هو الكفيل بعدم تكرار السيناريو العراقي في سوريا. ووفقاً لما كتبه عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري حتى انشقاقه عن النظام في كانون الأول 2005، فإن أهم ما تضمنته المطالب الأمريكية تركز على عدم تدخل سوريا في شؤون العراق، وعدم استقبال أعضاء القيادة العراقية السابقة، وعدم عرقلة «خريطة الطريق» (على المسار الفلسطيني)، وإغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية المعارضة لمسار أوصلو (حركة حماس والجهاد الإسلامي، وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة)، والانسحاب من لبنان.<sup>8</sup>

وعلى الرغم من أن الأسد كان قد استشعر الخطر الكامن في العديد من هذه المطالب، انطلاقاً من أنها ترمي إلى «تقليل الأضرار» السورية وإجبار دمشق على الانكفاء وراء حدودها، وهو ما قد تكون له ارتداداته على نحو ما حدث مع الاتحاد السوفيتي عقب انسحابه من أفغانستان عام 1989، إلا أن الأسد كان قد «أبدى ارتياحه لتلك الزيارة»، لكنه أضاف: «هذه مطالب أمريكية، ولكن أين هي مصالح دمشق؟».

قبل أن يستعرض الماضي مع الأمريكيين، الذي كان من النوع المخيب للآمال، قال لكولن باول: «نحن لا نسعى إلى عداة بلادكم، ولكن لنا حقوق ومطالب ومصالح. وعدنا الرئيس جورج بوش (الأب)، وذهبنا

8. تفاصيل الاجتماع الشهير بين كولن باول وبشار الأسد في دمشق 2003، اندبندنت عربية، على الرابط: <https://is.gd/H53AXT>

إلى مؤتمر مدريد للسلام ولم نصل إلى شيء. أنتم تحدثتم عن لبنان وقررتم، ثم بصورة عابرة عن سوريا، نريد التزاماً محدداً". باختصار، يمكن القول إن العلاقة الأمريكية-السورية كانت قد دخلت مرحلة الصدام بعد لقاء باول بالأسد، ناهيك عن أن تلك الزيارة كانت قد أدت إلى هبوب رياح جديدة على الداخل السوري، عبر ذهاب العديد من تياراته وأحزابه للانضمام تحت راية جبهة معارضة أُطلق عليها اسم «إعلان دمشق»، الذي أُعلن في 16 تشرين الأول 2005، وهو فعل أقرب لما قامت به المعارضة العراقية في «مؤتمر لندن» في شهر كانون الأول 2002، وكذلك المعارضة اللبنانية في 14 آذار 2005.

وعلى الرغم من أن خيارات الأسد، حيال المطالب الأمريكية، كانت قد اتجهت إلى «تلبية النصف ورمي النصف الآخر»<sup>9</sup>، فإن جوليت وور، مديرة الشؤون العامة في السفارة الأمريكية في بيروت، كانت قد حسمت الأمر بقولها إن «الولايات المتحدة لا تسعى إلى تغيير النظام في سوريا، بل إلى تغيير سلوكه»<sup>10</sup>، وعليه، فقد اتجهت خيارات الأسد إلى ضرورة مواجهة القوات الأمريكية في العراق، كي لا يُتاح لها نقل عملياتها إلى سوريا.

---

9. هذا ما ذكره الديبلوماسي السوري عماد مصطفى في لقاء تلفزيوني على إحدى القنوات السورية عام 2005  
10. تصريح للسفير عماد مصطفى في اللقاء المتلفز سابق الذكر.

## خيارات دمشق في مرحلة ما بعد بغداد (2003)

كانت شكوك النظام السوري حيال الوجود العسكري الأميركي على حدوده بادية بشكل ملموس، وكانت بالمجمل تحتوي على قدر كبير من القلق حيال نيات هذا الأخير، ولم يطل الوقت بهذا النظام قبل أن يمضي إلى تحديد خياره القائل بوجوب دعم المجموعات الرافضة للوجود العسكري الأميركي في العراق. وقد اتجهت تلك الخيارات صوب دعم التيارات الإسلامية، التي غالباً ما تتمتع بقدرة تنظيمية عالية من جهة، ومن جهة ثانية يمكن لخطابها الإيديولوجي المعادي للغرب أن يشكل رافعة خادمة لذلك الخيار.

وفي غضون عامين (2004-2006)، «أصبحت سوريا مهدياً لولادة القاعدة، ومركز جذب لتجنيد وتدريب المقاتلين، حيث تُمنح الخبرة وتُحرّك المقاتلين، وتُبنى القدرة على التخطيط وبناء جيل جديد من القيادات الجاهزة لتوسيع فكرة الجهاد العالمي».<sup>11</sup> وفي هذا السياق، وبالعودة إلى المناخات التي استولدها الصدام الكبير بين واشنطن والقاعدة في أعقاب أحداث نيويورك 11 أيلول 2001، يمكن القول إن الأسد كان قد عرض على الأميركيين «خدماته وأرشيّفه الاستخباراتي»، في محاولة لإغراء واشنطن والابتعاد عن مهاجمة نظامه.

11. Joseph Felter and Brian Fishman, *Bombers, Bank Accounts, and Bleedout: Al-Qaida's Road In and Out of Iraq* (West Point, NY: Combating Terrorism Center at West Point, 2008), pp. 65-75, 149-150.

وبحسب إحدى الوثائق، فإن «رئيس جهاز الاستخبارات السورية أخبر أميركيين كانوا في زيارة لدمشق قائلاً إن لدينا خبرة ومعرفة بهذه الجماعات»، فيما تشير وثيقة أخرى إلى أن ذلك جاء «نتيجة لتغلغل أجهزة المخابرات السورية في أوساط تلك الجماعات بهدف تطويعها وضمان تحويل أفرادها إلى عملاء للنظام». وما تشير إليه المعطيات السابقة هو أن دمشق كانت تجهد للاستثمار في «الورقة الجهادية»، التي كانت ترى فيها سداً يمكن أن يحول بينها وبين التفكير الأميركي بتكرار السيناريو العراقي على أراضيها.

وقد ترتب على ذلك المزيد من الجهد الاستخباراتي على امتداد جغرافيا واسعة، إذ إن جذور تنظيم «القاعدة» كانت قد جاءت من تأسيس قاعدة الجهاد في أفغانستان، مروراً بالحرب العراقية، وتأسيس تنظيم القاعدة - فرع العراق، ثم «دولة العراق الإسلامية»، وصولاً إلى تنظيم الدولة، وإعلان أبي بكر البغدادي لدولة الخلافة من على منبر جامع النوري في الموصل يوم 10 حزيران 2014.<sup>12</sup>

كما توافقت طفرة «داعش» في العراق مع استيلائها على أراضٍ واسعة في سوريا، وهي حقيقة حاول نظام الأسد استغلالها ليدّعي

12. حول محاولة النظام السوري توظيف التعاون الاستخباري مع الولايات المتحدة بعد 2003، واختراقه لبعض الشبكات الجهادية بغرض احتوائها أو توجيهها، انظر:

Mohammed M. Hafez, *Suicide Bombers in Iraq: The Strategy and Ideology of Martyrdom* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007), pp. 53–58 وكذلك Thomas Pierret, *Religion and State in Syria: The Sunni Ulama from Coup to Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), pp. 108–112.

أنه ضحية للإرهاب، وهو ادعاء يثبت بطلانه عند إمارة اللثام عن أدلة قطعية ومفحمة حول دور سوريا في مساعدة القاعدة قبل الانسحاب الأميركي من العراق.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الجغرافيا السورية قد تحولت ما بين عامي 2003 و2006 إلى معبر لدخول «الجهاديين» إلى العراق، وكان من أبرزهم أبو القعقاع، وهو جهادي سلفي من حلب كان قد درس في السعودية ولديه الآلاف من الأتباع، وأبو مصعب السوري، وهو سلفي جهادي تعود جذوره أيضاً إلى حلب، واللذان رفدا تنظيم أبي مصعب الزرقاوي بآلاف المقاتلين.<sup>13</sup>

### جفاء.. ثم تلاقيات على وقع التحديات

شهدت العلاقة السورية العراقية ما بعد مقتل الزرقاوي فتوراً مشوباً بالجفاء حتى ربيع عام 2011، الذي شهد اضطراب الحراك السوري، ومعه اضطر البلدان إلى زيادة التنسيق والتعاون على وقع التحديات التي فرضها ذلك الفعل.

والشاهد أن ذلك التنسيق بلغ أوجه ما بين عامي 2012 و2019، حيث يرمز الحد الأول إلى ظهور «داعش»، فيما يرمز الحد الأخير إلى الهزيمة «الجغرافية» للتنظيم في الباغوز بريف دير الزور. وفيما بعد، تراجعت العلاقة بين البلدين على وقع يشبه «التعايش تحت ظل الأمر الواقع»، الذي ظل قائماً حتى وقوع الزلزال السوري أواخر عام 2024.

13. العربية تنشر تفاصيل اغتيال الداعية السوري أبو القعقاع، قناة العربية، على الرابط:

<https://www.alarabiya.net/articles/2007%2F09%2F30%2F39768>

## العلاقة ما بعد الزلزال

شكلت محطة 8 كانون الأول 2024 السورية تحوّلًا جيوسياسياً كبيراً على امتداد منطقة الشرق الأوسط، من حيث إن التموضع الجديد لدمشق كان قد قضى بانتقالها من على رقعة الشطرنج العالمية من «مربع الشرق» الذي استوطنته منذ استقلالها، إلى «مربع الغرب» حديث العهد به، بكل ما كان للفعل من حمولات كانت ثقيلة الوطأة على التوازنات الإقليمية من جهة، وعلى العلاقة ما بين دمشق وبغداد من جهة أخرى.

إذا كان الانتقال مع الجوارين الأردني والتركي قد اتسم بطابع «غير متضاد»، فإنه لم يكن كذلك في العلاقة مع كلٍّ من الجوارين اللبناني والعراقي. فقد أدّت دمشق، على مدى عقود طويلة، دور الجسر الرابط بين طهران وبغداد من جهة، وبين الجنوب والبقاع اللبنانيين من جهة أخرى، وهما منطقتان اضطلعتا بدور متقدم في مواجهة المشروع الغربي-الإسرائيلي الساعي إلى فرض الهيمنة على المنطقة.

ومن المؤكد أن العلاقة ما بين بغداد ودمشق باتت بحاجة إلى إعادة تشكيل تفرضها الضرورات، التي تبدأ عند الأمنية ولا تنتهي عند الاقتصادية، وما بينهما كثير. وإذا كانت التصورات التي يتبناها الطرفان اليوم حيال ذلك «الكثير» شديدة التباعد، إلا أن الواقعية تقتضي وجوب البحث عن تلاقات عند نقاط تقاطع مشتركة، والفعل يزداد إلحاحاً بعد إعلان المبعوث الأميركي توم براك عن مشروعه الرامي إلى أن تحل الجغرافيا السورية محل «مضيق هرمز».

فمثل هذا الطرح ينبغي أن يقرع أجراس الإنذار في بغداد، إذ من المؤكد أن النتائج التي ستترتب على هذا المشروع، في حال حصوله، ستكون شديدة التأثير على العراق في مسعاه الرامي إلى استعادة دوره الإقليمي من جديد.

يمكن القول إن بغداد، مع صعود قيادة سورية جديدة في دمشق، باتت أمام خيارات شديدة التعقيد تتأرجح بين ضرورة الانفتاح على هذه السلطة لضمان أمن حدودها الممتدة لأكثر من 630 كم، وبين الاستجابة للضغوط الداعية إلى وقف أي شكل من أشكال التنسيق معها. ونتيجة لذلك، وجدت نفسها أمام مسارين رئيسيين: إما تشديد الإجراءات عبر إغلاق المعابر وتعزيز الانتشار العسكري على الحدود، أو الانخراط في قنوات تنسيق أمنية مع دمشق بما يحد من مخاطر انتقال الفوضى السورية إلى الداخل العراقي.

وفي المعايير، يمكن القول إن بغداد قررت إنشاء مسلك ثالث، هو مزيج بين الاثنين؛ فمن ناحية عمدت إلى إرسال العديد من الوفود الأمنية برئاسة حميد الشطري، رئيس جهاز المخابرات العراقي، لمناقشة ملفات الأمن ومكافحة الإرهاب، ومن ناحية أخرى عمدت إلى نشر القوات العراقية على طول الحدود السورية-العراقية، ضماناً لعدم حدوث ثغرات يمكن أن تأتي برياح الفوضى.

غير أن هذا المسار يفترض درجة أعمق من الانخراط في التنسيق الأمني مع دمشق، وهو ما تدركه بغداد بوضوح، غير أن معوقات التنفيذ تبدو متعددة، وفي مقدمتها اعتراض قوى سياسية حليفة

لإيران على أي تطور في العلاقة قد ينقلها من الإطار الأمني إلى مستوي سياسي أوسع.

### **دمشق وبغداد في زمن الشرع: علاقة تحكمها الضرورة لا الثقة**

لا تبدأ العلاقة بين بغداد ودمشق، بعد وصول أحمد الشرع إلى السلطة، من صفحة بيضاء، بل من ذاكرة شديدة الالتباس. فالرجل الذي يحكم دمشق اليوم ليس مجرد فاعل سوري جديد خرج من رحم الحرب الأهلية، بل هو، في الذاكرة الأمنية العراقية، جزء من سردية العبور الجهادي إلى العراق، ومن تجربة السجون الأميركية، ومن تحولات «القاعدة في العراق» ثم «جبهة النصرة» في سوريا. وتشير سيرته المتداولة في المصادر الغربية إلى أنه انتقل إلى العراق بعد 2003، واعتُقل لاحقاً في سجون أميركية مثل أبو غريب وبوكا وكروبر والتاجي، قبل أن يعود إلى سوريا بعد 2011 لتأسيس جبهة النصرة بدعم من شبكة القاعدة في العراق.

هذه الخلفية تجعل بغداد أمام مفارقة ثقيلة: فهي تحتاج إلى دمشق الجديدة أمنياً واقتصادياً، لكنها لا تستطيع تجاهل أن رأس السلطة السورية نفسه يحمل تاريخاً عراقياً مضطرباً، وأن جزءاً من النخبة السياسية والأمنية العراقية ينظر إليه لا بوصفه رئيساً انتقالياً فحسب، بل بوصفه امتداداً لمسار كان العراق أحد مختبراته الدموية. لذلك فإن أي انفتاح عراقي عليه سيبقى محكوماً بسؤال الثقة، لا بسؤال المصلحة وحدها.

أمنياً، تبدو الضرورة العراقية واضحة؛ فالحدود الممتدة بين البلدين، بما تحمله من فراغات صحراوية وشبكات تهريب وبقايا لتنظيم الدولة، تجعل القطيعة خياراً عالي الكلفة. ولهذا اتجهت بغداد إلى مسلك مزدوج: تعزيز الانتشار العسكري على الحدود، وفتح قنوات أمنية مع دمشق، وقد تجسد ذلك في زيارات رئيس جهاز المخابرات العراقي حميد الشطري إلى دمشق ولقائه أحمد الشرع، حيث تركزت المحادثات على مكافحة الإرهاب، وضبط الحدود، والتجارة، وإمكان إعادة تأهيل خط النفط القديم نحو بانياس.

لكن التحدي الأعرق لا يكمن في ضبط الحدود فحسب، بل في ضبط معنى العلاقة. فدمشق الجديدة لم تعد جزءاً من المحور الإيراني-العراقي-السوري-اللبناني الذي تشكل خلال العقد الماضي، بل تحاول إعادة تموضعها ضمن فضاء إقليمي مختلف، أكثر قرباً من تركيا والخليج والغرب، وهنا يظهر المتغير التركي بوصفه أحد أكثر العناصر تأثيراً في علاقة بغداد بدمشق. فتركيا، التي تملك نفوذاً مباشراً في شمال سوريا، وشبكات عسكرية وأمنية واقتصادية واسعة، ستسعى إلى جعل دمشق الجديدة جزءاً من مجالها الحيوي. وهذا يعني أن بغداد لن تتعامل مع دمشق منفردة، بل مع دمشق واقعة جزئياً تحت ظل أنقرة. ومن شأن ذلك أن يفتح باباً لتنافس عراقي-تركي صامت حول التجارة والمعابر والمياه والأمن، وموقع العراق في خطوط النقل والطاقة الإقليمية.

أما المتغير الخليجي، فيحمل وجهاً آخر. فالدول الخليجية، خصوصاً السعودية وقطر والإمارات، تنظر إلى سوريا الجديدة بوصفها فرصة لإخراج دمشق من المجال الإيراني، وإدماجها في ترتيبات اقتصادية وأمنية جديدة. وقد كانت أول زيارة خارجية للشرع، بصفته رئيساً للمرحلة الانتقالية، إلى الرياض، بما يحمل ذلك من دلالة رمزية على اتجاه التموضع السوري الجديد. هذا الانفتاح الخليجي قد يشكل فرصة للعراق إذا أحسن استثماره، لأنه يمنحه مجالاً للعب دور الوسيط أو الجسر، لكنه قد يتحول إلى عامل تهميش إذا جرى بناء طرق الطاقة والتجارة الجديدة عبر سوريا وتركيا والخليج بمعزل عن بغداد.

وفي هذا السياق تبرز مسألة تحويل سوريا إلى ممر بديل للطاقة والتجارة، وهي فكرة باتت تُطرح أميركياً بوصفها جزءاً من إعادة تشكيل وظيفة الجغرافيا السورية. فالتقارير الحديثة تشير إلى اهتمام أميركي بتحويل سوريا إلى ممر طاقة يربط الخليج بتركيا وأوروبا، في ظل البحث عن بدائل أو مكملات لمضيق هرمز. وبالنسبة للعراق، فإن هذا الطرح لا يمكن قراءته اقتصادياً فقط، بل جيوسياسياً أيضاً؛ لأنه قد يسحب جزءاً من أهمية العراق بوصفه عقدة وصل إقليمية، أو يدفعه، في المقابل، إلى الانخراط في مشاريع ربط جديدة تمنع عزله.

يمثل لبنان بدوره اختباراً إضافياً لطبيعة العلاقة. فدمشق في عهد الأسد كانت تاريخياً حلقة وصل أساسية بين طهران وحزب الله، بينما تشير ملامح دمشق الجديدة إلى احتمال إعادة ضبط هذا الدور أو تقليصه ضمن معادلات مختلفة. هذا التحول يضع بغداد أمام ضغوط

متعارضة: ضغط إيراني يسعى إلى منع تحول سوريا إلى عائق أمام امتدادات النفوذ نحو لبنان، وضغط عربي-غربي يهدف إلى توظيف التحولات في دمشق لعزل حزب الله وتقليص النفوذ الإيراني.

وعليه، فإن علاقة بغداد بدمشق لا يمكن قراءتها كعلاقة ثنائية خالصة، بل باعتبارها جزءاً من شبكة أوسع من التوازنات الإقليمية، تتداخل فيها حسابات العراق وسوريا ولبنان وإيران وتركيا ودول الخليج، بما يجعل مسارها مرهوناً بتطورات هذا التشابك الإقليمي المعقد.

وعليه، فإن العلاقة العراقية-السورية في عهد الشرع ستكون علاقة ضرورة أكثر منها علاقة ثقة. فبغداد تحتاج إلى دمشق لمنع عودة الفوضى الجهادية، وضبط الحدود، وفتح المعابر، وحماية مصالحها التجارية والطاقة. ودمشق تحتاج إلى بغداد بوصفها جاراً كبيراً، وسوقاً قريبة، ومصدراً محتملاً للشرعية العربية، وممراً نحو توازن مع إيران لا يقطع العلاقة معها كلياً ولا يسمح لها بابتلاع القرار السوري مجدداً. لكن بين الحاجتين تقف ذاكرة دامية، وضغوط إيرانية، وطموح تركي، ورهانات خليجية، ولبنان معلق بين زمنيين.

لذلك، فإن السياسة الأنسب لبغداد لا تكمن في القطيعة ولا في الاندفاع، بل في انفتاح مشروط: تنسيق أمني صارم، مراقبة حدودية عالية، تفاهات اقتصادية تدريجية، وامتناع عن منح شرعية سياسية مجانية قبل اختبار سلوك دمشق الجديدة. فالعراق لا يستطيع أن يعادي سوريا الجديدة من دون أن يدفع ثمناً أمنياً، ولا يستطيع أن يثق بها سريعاً من دون أن يدفع ثمناً سياسياً داخلياً. وبين هذين

الحدين، تبدو الواقعية العراقية مطالبة بإنتاج سياسة دقيقة: سياسة تفتح الباب، لكنها تبقى اليد على المزلاج.



# لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

---

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)  
[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

---